



---

## **The role of credit granted to the private sector in addressing the problem of poverty in Iraq for the period (2004-2020) government banks as a model**

**Amjad Hameed Atyia<sup>\*</sup> & Ghassan Tareq Dhahir<sup>2</sup>**

**\*Al-Muthanna University / College of Administration and Economics**

### **ABSTRACT**

This research aims to investigate how credit policies of Iraqi commercial banks affect poverty levels by looking at government banks' credit granted to the private sector. The study utilized the Distributed Self Deceleration Model (ARDL) to examine the impact of private credit on poverty reduction in Iraq during the study period. The results show a long-term equilibrium between private credit provided by government banks and poverty levels in Iraq. Additionally, the authors have recommended addressing bureaucratic barriers and streamlining the process for granting small and medium loans to support productive projects. Finally, this research has recommended reducing the number of cash loans government banks give for consumer purchases.

**Keywords:** Bank credit, Poverty in Iraq, Private credit, Government banks, Autoregressive-Distributed Lag Model (ARDL).

---

Received:15/5/2022

Accepted:6/9/2022

Published:31/3/2023

---

\*Corresponding Author: [ahmed.hamed.fin@mu.edu.iq](mailto:ahmed.hamed.fin@mu.edu.iq)

## دور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في معالجة مشكلة الفقر في العراق للمدة (2004-2020) البنوك الحكومية انموذجاً

أمجد حميد عطية\* و غسان طارق ظاهر<sup>2</sup>

\*جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية.

### المستخلص

هدف البحث الى تحليل السياسة الائتمانية للبنوك التجارية العراقية من خلال تحليل دور الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية وأثره على الفقر، وقد أستخدم انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لبيان أثر الائتمان النقدي الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية على تخفيض معدل الفقر في العراق للمدة قيد البحث، وتوصل الى جملة من الاستنتاجات أهمها ان هناك علاقة تكامل مشترك بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية ونسبة الفقر في الاجلين الطويل والقصير حسب نتائج اختبار معامل تصحيح الخطأ، واقترح الباحث جملة من التوصيات أهمها التوجيه الصحيح للقروض وتسهيل منح الصغيرة والمتوسطة منها لدعم خلق مشاريع منتجة، فضلا عن الحد من ظاهرة توجيه القروض النقدية نحو الجوانب الاستهلاكية التي تمتاز بها البنوك الحكومية العراقية.

**الكلمات المفتاحية:** الائتمان المصرفي، الفقر في العراق، الائتمان الخاص، البنوك الحكومية، انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

**المقدمة**

واعطاء رؤية مستقبلية لمعالجة واقع الفقر بالخدمات المالية المصرفية.

**مشكلة البحث**

عانى العراق لعقود طويلة من مشكلة الفقر على الرغم من ضخامة الأموال المحولة الى الجمهور على شكل ائتمان مصرفي ممنوح بكافة اشكاله، الا انها لم تنعكس على تخفيض واقع الفقر، وعليه يمكن صياغة جدلية المشكلة بالأسئلة التالية والتي ستكون مدارا للبحث:

1. ما هو أثر انعكاس الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك الحكومية على مستوى الفقر في العراق؟

2. ما مدى الاستفادة من توجيه الائتمان المصرفي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والمجتمعية؟

**فرضية البحث**

بالإمكان تخفيض معدل الفقر في العراق في ظل توافر الأموال اللازمة الممنوحة من قبل البنوك الحكومية العراقية، شريطة ان تجري هذه البنوك توجيهها صحيحا للائتمان الممنوح نحو المستفيدين والذين يمتلكون إمكانيات وخبرات واسعة لتطوير الصناعات الصغيرة في العراق، وما له من انعكاس على حل مشكلة الفقر.

**اهداف البحث**

يرمي البحث الى تحقيق الاتي: -

1. تحليل واقع الفقر في العراق.
2. تتبع مسار الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك الحكومية واهميته في العراق.
3. مدى انعكاس واقع الائتمان المصرفي على الرفاهية الاقتصادية والمجتمعية في العراق.
4. دراسة معدلات الفقر في العراق وطرق معالجته.
5. بيان أثر الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك الحكومية على الفقر في العراق.

**الحدود الزمانية والمكانية للبحث**

تجربة البنوك التجارية العراقية للمدة (2004-2020).

**دراسات سابقة**

1- دراسة (Hossain & Diaz, 1997): (الوصول إلى الفقراء باستخدام الائتمان الأصغر الفعال: تقييم تكرار بنك غرامين في الفلبين)

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية النموذج الناجح الذي طوره بنك غرامين والمتمثل بمنح الائتمان إلى الأسر الفقيرة، والتي عادة ما يتم تجاوزها من قبل المؤسسات المالية التقليدية، كما تناولت الدراسة تقييما لتجربة تكرار بنك غرامين في الفلبين والتي تمثلت في مركز الزراعة والتنمية الريفية (CARD)، وهي مؤسسة غير حكومية منحت قروض إلى 8000 مقترض منذ عام 1990

يعد الائتمان المصرفي ذو أهمية بالغة كونه أحد أدوات الاقتصاد الفاعلة وما له من انعكاس على النمو الاقتصادي أولا، والرفاهية المجتمعية ثانيا، فمن خلاله يمكن القضاء على مشكلة الفقر التي تعد من المشكلات الرئيسية في الاقتصادات العالمية، إذ تستطيع البنوك التجارية إعادة توجيه القروض نحو مستحقيها وبالتالي زيادة فاعلية المشروعات الصغيرة والتي ستعود بمنافعها على تخفيض معدلات الفقر، وطرح منتجات من شأنها ان تسد الطلب المحلي.

يمثل الائتمان المصرفي احد الالتزامات على البنوك التجارية فهو حق لكل فرد عراقي لتحقيق الرفاهية، لذا شرعت البنوك التجارية الحكومية في ظل ارتفاع الطلب على الائتمان الى منح طيف واسع من الخدمات الائتمانية لتلبية الطلب المتزايد من جهة، وارتفاع الحركة التجارية في ظل تحرير الحساب الجاري من جهة أخرى، وللتعرف على نشاط القطاع المصرفي العراقي خلال المدة قيد البحث بالاعتماد على كفاءة البنوك الحكومية في منح الائتمان النقدي، فقد حدثت تغيرات كبيرة في التعليمات والضوابط اهمها رفع السقف الائتمانية الامر الذي انعكس في ارتفاع منح الائتمان، والملاحظ استحواذ البنوك الحكومية على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح للجمهور بكافة اشكاله.

وبالنظر لسياسة البنوك التجارية الائتمانية في العراق يمكن ملاحظ الدور التقليدي الذي تقوم به على الرغم من ارتفاع منح القروض بأشكالها كافة، لذا فان التساؤل الذي يثار: ما هو أثر انعكاس الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية على مستوى الفقر في العراق؟ لذا فان الدراسة الحالية تركز على تتبع مسار الائتمان الممنوح من البنوك الحكومية وانعكاسه خلال الفترات السابقة وبيان أثره المستقبلي على معالجة مشكلة الفقر في العراق.

**منهجية البحث****أهمية البحث**

تتبع أهمية البحث في تحليل أثر الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك الحكومية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، بالاعتماد على المنهج الاستقرائي التبعي للمتغيرات، فضلا عن بناء نموذج كمي لقياس أثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك الحكومية على واقع الفقر في العراق وتقديم مقترحات لصانعي القرار، فضلا عن تقديم معارف علمية جديدة تتيح للأبحاث العلمية وللباحثين فرصة لرفع مستوى المعرفة،

الوصول إلى الفقراء بصورة مستدامة، وتوصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده: أن استخدام الخدمات المالية الصغيرة لصالح الشرائح الفقيرة من خلال مبادرات القروض متناهية الصغر قد أتاحت فرصة لتحسين مستوى معيشتهم، فضلاً عن السماح لهم بإيجاد أماكن آمنة لتوظيف مدخراتهم مما منحهم حماية ضد الأزمات التي قد تعصف بهم، وأوصت الدراسة ببناء قنوات اتصال فعالة بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر ومجتمع الأعمال، وكذلك التأكيد على ضرورة أن يخضع المقترضين الجدد لمختلف الدورات التدريبية.

#### الإطار النظري

##### أولاً: الائتمان المصرفي

عرف بأنه "علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود في الحال لقاء تعهد بدفع بدل معين لاحق، وفي أجل معين بشكل سلع أو خدمات أو نقود، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً" (Saunders & Cornett, 2006: 260).

ارتبط مفهوم الائتمان المصرفي بمفهوم التمويل لتشابههما في أشياء كثيرة، ويرى البعض ان الائتمان والتمويل يعدان امرأ واحداً، إذ ان أصلهما واحد وهو تبادل المال (Lawrence & William, 2000: 36)، والائتمان وفق النظرية الكينزية اشمل في المعنى، إذ انه لا يقتصر فقط على ايجار المال ولكنه يشمل أيضاً إيجاد الوسيلة، لكي يجد هذا المال طريقه الى أيدي المتعاملين (Chandler, 2002: 45).

تأخذ التسهيلات الائتمانية اشكالاً متنوعة ومتعددة حسب الآتي:

1. الائتمان النقدي (المباشر): يعد الائتمان النقدي المحور الرئيسي لعمل الجهاز المصرفي كما انه يمثل الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع، ويعرف الائتمان النقدي على انه "تيار متدفق يمنح للعملاء افراد ومؤسسات، بشرط ان يتعهد المدين بدفع الأموال والفوائد والعمولات والمصروفات دفعة واحدة، او على أقساط في تواريخ محددة" (Al-Ali & Al-Asady, 2021: 166).

2. الائتمان التعهدي (غير المباشر): هو الذي يقوم البنك بمنحه الى العملاء بصورة غير مباشرة، ويسمى أيضاً: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة"، ويختلف الائتمان التعهدي عن الائتمان المباشر بعدم السماح لطالب الائتمان باستعمال النقد بصورة مباشرة (Brealey, et al, 2018: 14).

ثانياً: مفهوم الفقراء

ونجحت في استردادها بالكامل، وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الذي أجرته لعينة من المقترضين إلى أن إنتاجية العمل أعلى من معدل الأجور وكان معدل العائد أعلى من الفائدة المفروضة على القروض، كما أسهمت القروض في زيادة دخل الأسر بنسبة 25%، كما توصلت إلى أنه بدون معدلات فائدة عالية لن تتمكن مؤسسات التمويل الأصغر من توسيع عملياتها بما يكفي للتخفيف من حدة الفقر، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بدعم مؤسسات التمويل الأصغر لتقليل تكلفة الإقراض، نظراً لأن الائتمان الأصغر كان فعالاً في تحسين معيشة الأسر ذات الدخل المنخفض.

2- دراسة (Audu & Achegbulu, 2011): (التمويل الأصغر والحد من الفقر: التجربة النيجيرية)

كشفت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر لديه القدرة على معالجة الفقر المادي بشكل فعال من خلال منح الخدمات المالية للأسر التي لا يخدمها القطاع المصرفي الرسمي، وكشفت الدراسة أيضاً عن أن التخفيف من حدة الفقر في نيجيريا أدى إلى ظهور مجموعة واسعة من المبادرات، بما في ذلك الثورة الخضراء، والتخصيص القطاعي للائتمان، والبرنامج الوطني للقضاء على الفقر، وعلى الرغم من كل تلك المبادرات ظل الفقر الريفي بلا هوادة، واستخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لقياس تأثير المدخرات والقروض الصغيرة على النمو الاقتصادي من ناحية، وتأثير معدل البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي على الفقر من ناحية أخرى، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم بنوك التمويل الأصغر تميل إلى تركيز عملياتها في المدن الحضرية وشبه الحضرية بدلاً من المناطق الريفية؛ إذ يتركز الافراد الأفقر، كما توصلت أيضاً إلى ان هناك ضعف في القدرات الإدارية لهذه البنوك، إذ لم يقدموا الخدمات التي من المفترض ان يقدموها؛ لذلك أوصت الدراسة بضرورة بناء قدرات هذه الإدارات والإشراف المناسب من قبل الهيئات التنظيمية.

3- دراسة (انيسة، 2017): (التجارب الآسيوية الرائدة في مجال التمويل الأصغر: عوامل النجاح وسبل التكرار)

كشفت الدراسة إلى بيان ان التجارب الآسيوية من أهم تجارب التمويل الأصغر التي تتخذ كأساس للاقتداء بها؛ لما حققته من متطلبات الاستدامة، وكذلك الأثر الاجتماعي والاقتصادي في حياة المستفيدين، وهو حال كل من بنك غرامين في بنغلادش الذي أظهر نجاحاً واضحاً في إعادة صياغة مفهوم الفقر حسب الحاجات الأساسية للفقراء، فضلاً عن بنك راكيات في إندونيسيا الذي أثبت قدرة البنوك المملوكة للدولة في تحقيق هدف

المعيشة، في حين يحدد الأول على أساس قيمة حقيقية ثابتة (معدلة بالقوة الشرائية) حددها البنك الدولي عام 2015 بمقدار (1.90) دولار في اليوم (Kakwani, 2003: 3).

3. الفقر المدقع: هو "الحالة التي لا يستطيع فيه الشخص عن طريق التصرف بدخله من الوصول بحاجاته الغذائية الى الاشباع لتأمين عدد محدد من السعرات الحرارية (حددت بمقدار 2337 سعرة) التي يتمكن من خلالها مواصلة حياته عند حدود معينة" (Jeffrey & Gordon, 2018: 1).

يعد خط الفقر من المؤشرات الاقتصادية الأساسية ويقاس بعملة البلد المحلية وبالأسعار الجارية، لذا فلا يمكن الاعتماد عليه في عمل مقارنة ما بين أجال زمنية مختلفة تتسم بوجود اختلاف في مستويات الأسعار، ولا ما بين الدول مختلفة العملات المحلية، كما أن خط الفقر لا يمكن ان يعطي الصورة الواضحة والحقيقية لحجم الفقر من حيث اعداد الفقراء، أو من حيث الفجوة التي تفصل الفقراء عن هذا الخط، وعن المدى لدرجة التفاوت في شدة الفقر، الا انه يبقى مقياساً للاستدلال، واهم مؤشرات:

#### 1. فجوة الفقر:

يقيس حجم الفجوة الموجودة بين خط الفقر ودخول الفقراء، ويتم حسابه بالوحدات النقدية، لأنه يمثل المبلغ الإجمالي اللازم لرفع مستويات الاستهلاك للفقراء إلى مستوى خط الفقر، ولأغراض المقارنة يتم الحساب لهذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك جميع السكان عندما يكون مستوى استهلاك كلا منهم مساوياً لخط الفقر، فلو افترضنا أن عدد الفقراء هو (N)، وأن مستوى الاستهلاك لهم هو (y1, y2...yn) فيمكن حساب فجوة الفقر كما يلي (Klugman, 2002: 35):

$$PG = \frac{\sum_{i=1}^n (Z - y_i)}{NZ} \times 100$$

حيث أن: PG = فجوة الفقر.

Z = خط الفقر.

N = العدد الإجمالي للسكان.

#### 2. شدة الفقر:

يستخدم مؤشر شدة الفقر لقياس التفاوت الموجود بين الفقراء إي الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويطلق عليه أيضا بمربع فجوة الفقر أو يسمى بحددة الفقر ويحسب بالصيغة الآتية:

$$Ps = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^G (z - yi)^2 \times 100$$

حيث ان: Ps = شدة الفقر، yi = متوسط دخل الفرد، z = خط الفقر للفرد.

#### 3. نسبة الفقر:

تأخذ الأمم المتحدة بالتعريف الأوسع للفقر، الذي يمثل "الوضع الإنساني الذي يتسم بحرمان دائم او مزمن من الموارد، الخيارات، القدرات، الامان والقوة اللازمة للتمتع بمستوى معيشي ملائم، وكذلك بقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمدنية" (Barber, 2008: 1). بينما يأخذ البنك الدولي بالتعريف الضيق الذي ينحصر بفقر الدخل وفقر الانفاق، اذ عرفه على انه "الاقتتار الى كل ما هو ضروري للرفاهية، كالسكن والغذاء والاقتتار إلى الموارد المتعددة، والذي من شأنه أن يقود إلى الحرمان المادي" (World Bank Institute, 2005: 9)، بما ان الفقر مشكلة متعددة الجوانب ومعقدة، لذا يمكن أن يساعد تصنيف الفقر صانعي السياسات بمعلومات هادفة لتسهيل صياغة السياسات والتدابير المعقولة، وعليه كان لا بد لهذه المشكلة ان تتجلى في اشكال معينة ومختلفة وهي كما يأتي:

1. الفقر النسبي: يعبر الفقر النسبي عن "الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل من متوسط الدخل في البلد المحدد، وعلى هذا الأساس تتم المقارنة بين الفئات المختلفة للمجتمع من حيث مستويات المعيشة، ويتم تحديد ما يسمى بخط الفقر النسبي" (Bellu & Liberati, 2005: 4-5).

2. الفقر المطلق: وهو "الحالة التي لا يستطيع فيها الشخص عن طريق التصرف بدخله من الوصول بحاجاته الأساسية إلى الإشباع والتمثلة بالغذاء والملبس والتعلم والنقل والسكن والصحة"، ويستخدم هذا النوع من الفقر لوصف الحالة المعيشية لشريحة ليست بالقليلة من المجتمع والتي تعيش تحت أدنى حد من المستوى المعيشي القياسي، ويختلف خط الفقر المطلق عن خط الفقر النسبي بأن الثاني يتغير مع التغيرات في مستوى

وهو المؤشر الذي يقيس نسبة الفقراء الى مجموع السكان، بغض النظر عن مستوى دخول هؤلاء الفقراء، ويتم قياسه حسب الصيغة الآتية (Nallari & Griffith, 2011: 26):

$$h = \frac{q}{n} \times 100$$

حيث ان: h = نسبة الفقر

q = عدد الافراد تحت خط الفقر

n = مجموع السكان

4. مؤشر تعداد الرؤوس:

هو الأسلوب الأكثر انتشاراً لتقدير مدى انتشار الفقر، إذ يقيس هذا المؤشر نسبة السكان الذين يعدون فقراء، فهذا المؤشر سهل الفهم وبسيط الإنجاز، إلا أنه غير حساس للاختلافات الموجودة في عمق الفقر، وبشكل أكثر دقة، فإنه فشل في تحديد مدى انخفاض دخل الفرد (أو الإنفاق) إلى ما دون خط الفقر، ويحسب حسب الصيغة الآتية:

$$H = \frac{q}{n}$$

حيث ان: H = مؤشر تعداد الرؤوس.

q = نسبة عدد الفقراء.

n = إجمالي السكان في المجتمع.

5. معامل جيني:

يعد هذا المقياس من أكثر المقاييس استعمالاً في قياس الفقر، إذ يقوم برصد التشتت الإحصائي في توزيع الثروة أو الدخل على السكان، وحين يبلغ معامل جيني الصفر فإنه يدل على وجود مساواة بشكل كامل، أي أن كل فرد يتمتع بنفس قيمة الدخل، أما حين يبلغ (1) فإنه يشير إلى وجود الحد أقصى من عدم المساواة، أي أن الدخل كله يذهب لصالح فرداً واحداً، فيترك الأفراد الآخرين جميعهم من دون دخل، ويمكن قياسه حسب الصيغة الآتية (Duclos & Araar, 2006: 53):

$$G = 1 - \frac{1}{100} \sum (s_i + s_{i-1}) w_i$$

حيث ان:  $s_i$  = التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة اللاحقة.

$s_{i-1}$  = التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة السابقة.

$w_i$  = التكرار النسبي لفئات الاسر.

G = معامل جيني.

والبناء. ان للبنك دوراً في الحد من الفقر من خلال دوره في تطوير القطاعين الخاص والمختلط عن طريق التمويل والتوجيه (Bollard, et al, 2011: 2).

#### الإطار العملي

أولاً: تحليل واقع الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية:

يعد الائتمان المصرفي حق لكل فرد عراقي فهو جزء مهم لتحقيق الرفاهية، لذا شرعت البنوك التجارية كافة في ظل ارتفاع الطلب على الائتمان الى تقديم طيف واسع من الخدمات الائتمانية لسد الطلب المتزايد من جهة وارتفاع الحركة التجارية في ظل تحرير الحساب الجاري، وللتعرف على نشاط القطاع المصرفي العراقي خلال المدة قيد البحث بالاعتماد على كفاءة البنوك في منح الائتمان النقدي، فقد حدثت تغييرات كبيرة في الضوابط والتعليمات أهمها رفع السقف الائتمانية، الأمر الذي انعكس في ارتفاع منح الائتمان والملاحظ استحواذ البنوك الحكومية على النسبة الأكبر من الائتمان

#### ثالثاً: دور الائتمان المصرفي في الحد من الفقر

تعد مسؤولية التخلص من الفقر مسؤولية مشتركة بين القطاع الخاص والعام، إذ بدون التناغم بين القطاعين العام والخاص لا يمكن ان نحد من مشكلة الفقر ولعل الاقتصادات المتقدمة تعتمد بشكل رئيس على القطاع الخاص في عملية تمويل المشروعات الصغيرة وتشغيل الايدي العاملة، وهناك شواهد كثيرة ابرزها الشركات او المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تضطلع بنقل العمالة بين الدول والقارات، وعموماً فإن الأنظمة الرأسمالية تحدد مسؤولية الحكومة فيها بتقديم الخدمات الأساسية والدفاع والحماية، إلا انها تمنح تسهيلات متعددة للقطاع الخاص من اجل تحفيز النمو الاقتصادي من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض الموجهة الممنوحة بهدف توسيع الاستثمار مقابل سعر فائدة محدد، والتي تنعكس بدورها في زيادة الاستثمارات، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فالبنوك الصناعية مثلاً تمويل القطاعات الصناعية والبنوك الزراعية تمويل المشاريع الزراعية، والبنوك العقارية تمويل مشاريع الإسكان

و بمبلغ (2,470,141) مليار دينار عام 2013. وخلال  
المدة المتبقية (2014-2019) تربح البنك العراقي  
للتجارة (TBI) على المرتبة الأولى اذ بلغ اجمالي  
الائتمان الممنوح (4,640,274) مليار دينار عام  
2019، ليعود بنك الرافدين الى الصدارة خلال عام  
2020 بمبلغ (14,792,233) مليار دينار عراقي  
(النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة). سنتطرق  
لتحليل الائتمان الممنوح من قبل البنوك الحكومية، كما  
في الجدول ادناه:

النقدي الممنوح للجمهور بكافة اشكاله، ففي عام 2010  
احتل مصرف الرافدين المرتبة الأولى على مستوى  
البنوك التجارية (الحكومية والخاصة) كأكبر بنك تقديماً  
للائتمان بمبلغ (556,373) مليون دينار عراقي، فيما  
احتل بنك الرشيد المرتبة الثانية بمبلغ (293,373)  
مليون دينار عراقي.  
وخلال الاعوام (2012-2013) استحوذ بنك الرشيد  
على المرتبة الأولى كأكبر بنك منحاً للائتمان النقدي  
بمبلغ (2,004,850) مليار دينار عراقي عام 2012

## الجدول (1)

## الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية (ترليون دينار)

معدل النمو %	اجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (بنوك حكومية وخاصة)	الأهمية النسبية %	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية	ال سنوات
-	0.622	79.58	0.495	20 04
42.35	0.950	65.68	0.624	20 05
68.3	1.881	58.27	1.096	20 06
23.86	2.388	57.62	1.376	20 07
51.03	3.978	61.74	2.456	20 08
15.52	4.646	62.96	2.925	20 09
69.74	9.332	39.66	3.701	20 10
15.92	10.943	66.62	7.290	20 11
37.51	15.924	66.70	10.621	20 12
18.45	19.151	63.05	12.074	20 13
9.86	21.136	60.41	12.768	20 14
0.55	21.254	57.96	12.319	20 15
-4.08	20.403	56.80	11.588	20 16
4.48	21.339	59.18	12.629	20 17
12.69	24.228	63.63	15.417	20 18
-3.09	23.489	60.79	14.279	20 19
17.2	27.898	69.37	19.354	20 20

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية  
وتقارير البنك المركزي، سنوات مختلفة.



خلال المدة قيد البحث على الرغم من ان عدد البنوك الحكومية يشكل (10.8%) (التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، 34) من مجموع البنوك التجارية العاملة في العراق، نتيجة لاستحواذها على النسبة الأكبر من الودائع بسبب ثقة الجمهور بها، مما جعلها تستحوذ على النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

#### ثانياً: تحليل واقع الفقر في العراق

على مدى عقود طويلة مر الاقتصاد العراقي بظروف قاسية تمثلت في الكثير من الحروب آخرها الاحتلال عام 2003، وما تبعها من أوضاع اقتصادية وسياسية وأمنية غير ملائمة، والتي اعتمدت مبدأ المحاصصة في تقسيم ما في البلاد من ثروات، فضلاً عن حالة الفساد الإداري والمالي المستشري في جميع مفاصل الدولة العراقية، كلها اسهمت في إفقار فئات واسعة من الشعب العراقي، فضلاً عن الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي عام 2014 التي ساهمت في توسيع حلقة الإفقار. ويمكن التعرف على ذلك من خلال الجدول التالي:

يتضح من بيانات الجدول (1) ان الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية اتخذ مسارا تصاعدياً منذ عام 2004، فقد بلغ (495) مليار دينار وانخفض عام 2015 ليلبغ (12.319) ترليون دينار بأهمية نسبية (57.96%)، وواصل الانخفاض في العام اللاحق ليلبغ (11.588) ترليون دينار وبأهمية نسبية (56.80%)، ثم عاود الارتفاع في الأعوام 2017 و2018 بمعدل نمو سنوي (59.18%، 63.63%) على التوالي وكان من اهم أسباب ذلك الارتفاع التحسن الأمني الذي شهده البلد بعد سنوات الحرب ضد الجماعات الإرهابية، وفي عام 2019 انخفض الى (14.279) ترليون دينار عراقي بأهمية نسبية (60.79) ليعاود الارتفاع في عام 2020 ليلبغ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من البنوك الحكومية (19.354) ترليون دينار بأهمية (69.37%).

ويتضح مما سبق الاستحواذ البنوك الحكومية على الحصة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

#### جدول (2)

خط الفقر ونسب وأعداد الفقراء في العراق للمدة (2004 - 2020)

السنوات	خط الفقر (دينار)	نسبة الفقر %	عدد الفقراء (مليون نسمة)	عدد السكان (مليون نسمة)
2004	-	-	-	27.139
2005	-	23	6.431	27.963
2006	-	22.4	6.453	28.810
2007	76896	22.9	6.797	29.682
2008	76896	23	7.336	31.895
2009	76896	23	7.283	31.664
2010	76896	22	7.148	32.490
2011	76896	23	7.668	33.338
2012	105500	18.9	6.503	34.408
2013	105500	18	6.302	35.010
2014	105500	22.5	7.898	35.100
2015	105500	22.5	7.852	35213
2016	105500	30	10.851	36.169
2017	105500	21.3	7.911	37.140
2018	105500	20.5	7.831	38.200
2019	-	20	7.826	39.128
2020	-	31.7	12.728	40.150

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2008، 2009)، على الرابط: <https://cbi.iq/news/view/463>.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة، على الرابط: <https://cbi.iq/news/view/492>
- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية (2020) على الرابط: <https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360>
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق للمدة 2018-2022.
- يشير (-) الى عدم توفر البيانات.



يتضح من بيانات الجدول (2) ما يأتي:

1. خط الفقر: أظهرت بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق عام 2007 إمكانية احتساب خط وطني للفقر باعتماد طريقة "كلفة السعرات الحرارية الضرورية" لإدامة صحة الفرد العراقي، وتم تقدير خط فقر الغذاء في العراق بأقل من (2337) سعرة حرارية في المتوسط، بحيث يكون معدل كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية للفرد الواحد وللشهر الواحد نحو (34,250) دينار، وهو يساوي "خط الفقر في الغذاء"، وقد تم التقدير لخط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بنحو (42,646) دينار للفرد الواحد شهرياً، وجمع كلف الاحتياجات غير الغذائية والغذائية فان خط الفقر في العراق يكون (76,896) دينار للفرد شهرياً، وتم تعديله فيما بعد ليساوي (105,500) دينار حسب اسعار عام 2012 (وزارة التخطيط، 2018: 31).

2. نسبة الفقر واعداد الفقراء: نلاحظ أن نسبة الفقر اتخذت مساراً متذبذباً إذ بلغت (23%) عام 2005، وأن ما يقارب (6.431) مليون فرد يعيش تحت خط الفقر، لتتخفض بعدها نسبة الفقر الى (22.9%) عام 2007، أي ان ما يقارب (6.797) مليون فرد عراقي يقع تحت خط الفقر، ويتركز معظم الأفراد حول خط الفقر البالغ (76896) دينار، لتتراجع في عام 2010 الى (22%) وترتفع عام 2011 الى (23%)، وانخفضت في عام 2012 لتبلغ (18.9%)، جاء هذا الانخفاض نتيجة استراتيجية التخفيف من الفقر التي اطلقها العراق مطلع عام 2010 والتي تضمنت سياسات النمو متعدد القطاعات وبرامج لإصلاح التشريعات الداعمة للفقراء، إذ بلغ عدد الفقراء (6.503) مليون فرد فقير

منخفضاً هذا العدد عن عام 2007 بمقدار (294) ألف شخص، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء انخفضت نسبة الفقر في العراق لعام 2013 لتبلغ (18%) وبلغ عدد الفقراء (6.302) مليون فرداً، إلا إنها وبسبب تردي الوضع الأمني وخروج الكثير من المناطق والمحافظات عن سيطرة الحكومة المركزية ووقوعها تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، ونزوح الملايين من أبناء الشعب العراقي هرباً من القتل والسبي، ارتفعت في عام 2014 إلى (22.5%)، وارتفع عدد الفقراء إلى (7.898) مليون فرداً، وبقيت النسبة ذاتها في عام 2015، لترتفع بشكل كبير في عام 2016 لتبلغ (30%) ليرتفع عدد الفقراء الى (10.851) مليون فرد وذلك بسبب سياسية التقشف المالي التي تبنتها الحكومة وتسببت في توقف تنفيذ مئات المشاريع في جميع المحافظات، نتيجة لتدني أسعار النفط في الاسواق العالمية مما أدى الى تفاقم معدلات الفقر والبطالة، وانخفضت النسبة في عام 2017 الى (21.3%) بسبب ما شهده البلد من تحسن في الأوضاع الأمنية وعودة جزئية للأسر النازحة والدعم المحلي والدولي الذي تلقته هذه الأسر، واستمرت نسبة الفقر بالانخفاض في الأعوام 2018 و2019 لتبلغ (20.5%) و(20%) على التوالي، لكنها ارتفعت في عام 2020 بشكل كبير جداً لتصل الى (31.7%) بسبب جائحة كورونا وما خلفته من آثار سلبية وتوقف للحياة في جميع انحاء العالم.

تختلف نسب الفقر المتحققة حسب المحافظات والتي تباينت بحسب دعم الشرائح ووفق عدد السكان لذا سنلجأ إلى بيانات الجدول الآتي لتوضيح نسب الفقر حسب المحافظات العراقية:

### الجدول (3)

#### توزيع نسب الفقر حسب المحافظات العراقية

المحافظات	2007	2012	2018
	نسبة الفقر على مستوى المحافظة % (1)	نسبة الفقر على مستوى المحافظة % (2)	نسبة الفقر على مستوى المحافظة % (3)
بغداد	12.8	12.0	9.9
نينوى	23.0	34.5	37.7
كركوك	9.8	9.1	7.6
ديالى	33.1	20.5	22.5
الانبار	20.9	15.4	17.0
بابل	41.2	14.5	11.1
كربلاء	36.9	12.4	13.8

**The role of credit granted to the private sector in addressing the problem of poverty in Iraq for the period (2004-2020) government banks as a model**

18.7	26.1	34.8	واسط
17.9	16.6	39.9	صلاح الدين
12.6	10.8	24.4	النجف
47.7	44.1	35.0	القادسية
52.1	52.5	48.8	المتن
33.9	40.9	32.0	ذي قار
45.4	42.3	25.3	ميسان
16.2	14.9	32.1	البصرة
24.3	24.4	30	المتوسط

المصدر:

- الأعمدة (1,2): جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022)، ص33.
- العمود (3): جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح رصد وتقييم الفقر في العراق للعام (2017 – 2018).

البصرة فقد بلغ (16.2%)، والانباء (17.0%)، وصلاح الدين (17.9%)، وهذا يعني أن نسبة الفقر في اغلب المحافظات لا تزال عالية على الرغم من دعم الشرائح الفقيرة برفع نسب المشمولين بالرعاية الاجتماعية وانخراط أعداد كبيرة في سلكي الدفاع والداخلية والسبب يعود في ذلك إلى انخفاض الدخل الحقيقية للأفراد حتى الموظفين منهم سواء في القطاع الخاص أم العام فضلاً عن زيادة النمو السكاني.

#### ثالثاً: أثر الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من البنوك الحكومية على الفقر

يساهم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كهدف حكومي لتعزيز سوق العمل ونمو القطاع الخاص بشكل عام، ويمكن أن تساعد إمكانية الحصول على الائتمان على تمكين الأسر ذات الدخل المحدود من الحصول على خدمات صحية وتعليمية، وتوليد الدخل، وتمكن المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم من إدارة المخاطر، وتوظيف عمال جدد، واستخدام تكنولوجيات متقدمة لرفع التنافسية، وبالتالي معالجة مشكلة الفقر نظراً لأهمية الائتمان المصرفي وانعكاسه على تراجع معدلات الفقر فيما لو تم توجيه ذلك الائتمان بالشكل الصحيح والذي سنتعرض له في الآتي:

تشير بيانات الجدول (3) إلى أن أعلى نسبة للفقر عام 2007 كانت من حصة محافظة المتن، إذ بلغت (48.8%)، تلتها محافظة بابل بنسبة (41.2%) ثم صلاح الدين بنسبة (39.9%)، في حين تشير الإحصاءات إلى أن محافظة كركوك هي الأقل إذ بلغت (9.8%).

أما عام 2012 فإن أعلى نسبة للفقر توزعت بين ثلاث محافظات هي المتن والقادسية وميسان بنسبة (52.5% و 44.1% و 42.3%) في الوقت الذي شهدت نسبة الفقر في بغداد استقراراً بـ (12%)، في حين تراجعت نسبة الفقر في بابل إلى (14.5%)، أما كركوك فشأنها شأن بغداد لم يطرأ أي تغيير على نسبة الفقر بواقع (9.1%) ويعود السبب إلى الحركة الصناعية فيها.

أما عام 2018 فقد تصدرت محافظة المتن المحافظات العراقية بنسبة الفقر إذ بلغت (52.1%) تلتها القادسية بنسبة (47.7%) وبعدها ميسان بواقع (45.4%)، لتأتي محافظة نينوى بالمرتبة الرابعة بنسبة (37.7%)، في حين جاءت ذي قار بالمرتبة الخامسة بنسبة (33.9%)، أما بقية المحافظات فقد انخفضت فيها معدلات الفقر، إذ بلغت في محافظة بغداد (9.9%)، وفي كركوك (7.6%)، بابل (11.1%)، والنجف (12.6%)، وكربلاء (13.8%)، أما معدل الفقر في

#### الجدول (4)

العلاقة بين الفقر ومنح الائتمان في العراق. (ترليون دينار)

نسبة الفقر %	اجمالي الائتمان النقدي الخاص الممنوح من البنوك الحكومية الى عدد السكان %	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية	عدد السكان (مليون نسمة)	السنوات
-	1.82	0.495	27.13	2

004

23	2.23	0.624	27.96	2	005
22.4	3.80	1.096	28.81	2	006
22.9	4.64	1.376	29.68	2	007
23	7.70	2.456	31.89	2	008
23	9.24	2.925	31.66	2	009
22	11.39	3.701	32.49	2	010
23	21.87	7.290	33.33	2	011
18.9	30.88	10.621	34.40	2	012
18	34.49	12.074	35.01	2	013
22.5	36.38	12.768	35.10	2	014
22.5	34.99	12.319	35.21	2	015
30	32.05	11.588	36.16	2	016
21.3	34.00	12.629	37.14	2	017
20.5	40.36	15.417	38.20	2	018
20	36.50	14.279	39.12	2	019
31.7	48.20	19.354	40.15	2	020

المصدر:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية.
- البنك المركزي العراقي، النشرات والتقارير السنوية، سنوات مختلفة.
- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية (2020) على الرابط:  
<https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360>

الحكومية الى عدد السكان من (2.23%) عام 2005 الى (21.87%) عام 2011 لم تتخفف نسبة الفقر وانما ارتفعت من (22.4%) عام 2006 الى (23%) عام 2011 وكذلك عندما ارتفعا الى (48.20%) عام 2020 ارتفعت بالمقابل نسبة الفقر الى (31.7%) لنفس العام، وهذا يؤشر ان معظم هذه القروض منحت لغير المستحقين من الموظفين وان كانت منحت لبعضها لغيرهم فأنها استخدمت لأغراض استهلاكية وليست لأغراض بناء مشاريع إنتاجية مدرة للدخل، نتيجة لضعف متابعة القروض وتوجيهها نحو الأهداف التي منحت من أجلها.

يتضح من بيانات الجدول (4) ارتفاع حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل البنوك الحكومية العراقية للقطاع الخاص بمعدل نمو سنوي بلغ في متوسطه (23.7%)، اما نسبة الائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية الى عدد السكان فأنها اتخذت مسارا تصاعديا طيلة المدة قيد البحث اذ انها بلغت (1.82%) عام 2004 لترتفع الى (48.20%) عام 2020، وهذا يؤشر تزايد اعداد المستفيدين من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية طيلة هذه المدة، ولكن بالرغم من هذا التزايد بقيت معدلات الفقر مرتفعة في العراق فعند ارتفاع نسبة الائتمان الخاص من البنوك

العراقية اعتادت أن تمنح القروض على أساس تقديم ضمانات عينية حقيقية متمثلة بعقارات خاصة او تجارية والتي بعض الاحيان تفوق قيمتها (300%) من قيمة القرض المقدم، وبالوقت نفسه لا تعتمد البنوك الحكومية العراقية عند منح القروض على ضمانات المكائن او مستلزمات الإنتاج والتي تعبر عن رأس المال المشروع، ومن هنا يتضح ان أحد المعوقات الاساسية أمام الفقراء بخصوص طلب الائتمان من البنوك هو قيمة الضمانات المطلوبة، والتي عادة لا تكون بحوزة الفقراء.

#### التحليل القياسي

##### أولاً: توصيف متغيرات الانموذج القياسي

هي المرحلة الأولى من مراحل إعداد وصياغة الانموذج القياسي وفيها يتم تحديد المتغيرات الاقتصادية وعلى النحو المبين في الجدول ادناه:

#### الجدول (5)

##### توصيف المتغيرات المفسرة والتابعة

المتغير	الرمز	النوع
نسبة الفقر	POV	تابع
الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية	CPG	مستقل

وكانت النتائج تشير لعدم استقرار السلاسل عند المستوى لذا اعيد التحليل بعد اخذ الفرق الأول لتتوصل الى استقرار السلاسل، وكما هو موضح في جدول (6):

#### الجدول (6)

##### نتائج اختبار السكون للمتغيرات حسب Augmented Dickey-Fuller test (ADF)

Variables	Estimated value	Critical value				P rob	L evel	St1 difference	St2 difference
		%1	%5	%10					
POV	-4.46767	-3.72407	-2.98622	-2.63260	0.00		**		
CPG	6.738	-29	-3.65373	-2.95711	-2.61743	0.00	**	Non	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لمتغيري نسبة الفقر والائتمان النقدي الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية (بيانات نصف سنوية)، وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول ادناه:

ثالثاً: تقدير المتغيرات باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بعد اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قدر أثر المتغيرات بعضها على بعض باستخدام انموذج

جدول (7)

نتائج انموذج ARDL للعلاقة بين نسبة الفقر والائتمان النقدي الخاص الممنوح من البنوك الحكومية

Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(2, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
POV(-1)	0.302748	0.152828	1.980973	<b>0.0602</b>
POV(-2)	-0.615884	0.156198	-3.942975	<b>0.0007</b>
CPG	0.000237	0.000278	0.852000	<b>0.4034</b>
CPG(-1)	-0.000218	0.000367	-0.593886	<b>0.5586</b>
CPG(-2)	-0.002110	0.000454	-4.648856	<b>0.0001</b>
CPG(-3)	0.000260	0.000468	0.555533	<b>0.5841</b>
CPG(-4)	0.001914	0.000442	4.332445	<b>0.0003</b>
C	30.69808	4.626454	6.635336	<b>0.0000</b>
F-statistic	11.37361		R-squared	<b>0.783497</b>
Prob.	0.00005		Adjusted R-squared	<b>0.714610</b>
			Durbin-Watson stat	<b>1.650199</b>

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12  
نلاحظ من الجدول (6) ان الانموذج المختار هو (2,4) ARDL اذ تم اختيار هذا الانموذج بناءً على معيار المعلوماتية AIC مع تحديد فترات الابطاء 4 كحد أعلى، واختير انموذج ARDL(2,4) كأفضل انموذج من بين 20 انموذج تم تقييمه، وكما نلاحظ ان قيمة  $R^2$  قد بلغت (0.7834) أي ان المتغير المستقل الائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية (CPG) قادر على تفسير 78% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع نسبة الفقر (POV) والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في الانموذج،

كما ان القوة التنبؤية للانموذج هي 71% استنادا لقيمة (Adjusted R-squared) البالغة (0.7146)، وبالنظر لاختبار معنوية الانموذج ككل فقد بلغت قيمة F المحتسبة (11.37361) وباحتمالية اقل من 5% وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على معنوية الانموذج ككل.  
الخطوة التي تليها هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق (Bounds Test) لتتوصل الى النتائج الاتية:

جدول (8)

اختبار (Bounds Test) للانموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPG)

Test Stat.	Value	K
F- Stat	16.88925	<b>1</b>
Signi.	I(0) Bound	<b>I(1) Bound</b>
%10	3.02	<b>3.51</b>
%5	3.62	<b>4.16</b>
%2.5	4.18	<b>4.79</b>
%1	4.94	<b>5.58</b>

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12  
نلاحظ من الجدول (7) ان قيمة (F- Stat) المحتسبة قد بلغت (16.88925) وهي اكبر من القيمة العظمى I(1) البالغة (5.58) عند مستوى معنوية (1%) لذا نرفض

الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية.

وللتأكد من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي تم استعمال اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) واختبار (Heteroskedasticity Test) وكما في الجدول ادناه: جدول (9)

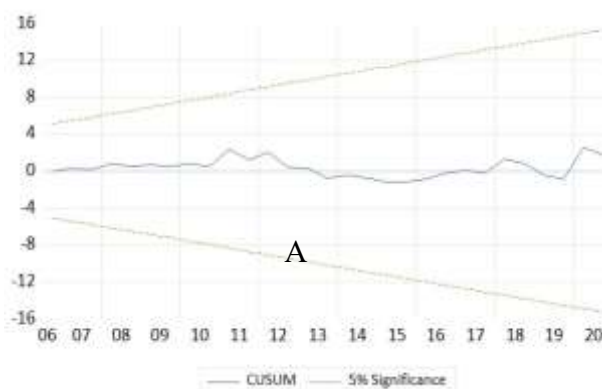
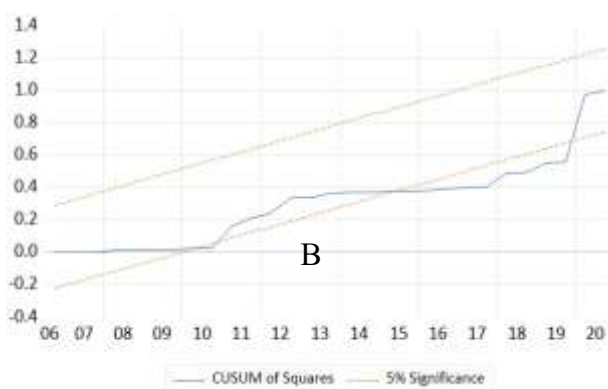
اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لمتغيري (POV) و (CPG)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.494300	Prop . F	<b>0.2484</b>
Obs*R-squared	3.900107	Prob. Chi-Square	<b>0.1423</b>
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.763904	Prob. F	<b>0.6229</b>
Obs*R-squared	5.866012	Prob. Chi-Square	<b>0.5555</b>
Scaled explained SS	3.995236	Prob. Chi-Square	<b>0.7803</b>

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12 نلاحظ من الجدول (8) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الدال على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين اليواقي لأن قيمة اختبار (Prop . F) و (Prob. Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، وكذلك خلوه من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي أن تباين الاخطاء متجانس. ولاختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM, CUSUM Squares) الموضحة بالشكل ادناه:

شكل (1)

استقرارية الانموذج المقدر لمتغيري (POV) و (CPG)



التي يجب أن تكون سالبة ومعنوية أي إن الانحرافات في الأجل القصير تصحح في الأجل الطويل وسيتم تحليل العلاقة بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية وفق هذه المنهجية كما في الجدول ادناه:

بعد التكامل المشترك تأتي خطوة تحديد منهجية تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل أي هل هناك تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وتعد هذه خطوة مهمة في اختبارات (ARDL)، إذ يعتمد في هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ ((-1)CointEq)

جدول (10)

نتائج انموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الاجل بين (POV) و (CPG)

Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(POV(-1))	0.615884	0.139560	4.413052	<b>0.0002</b>
D(CPG)	0.000237	0.000246	0.963309	<b>0.3459</b>

D(CPG(-1))	-6.35E-05	0.000250	-0.253413	<b>0.8023</b>
D(CPG(-2))	-0.002174	0.000352	-6.179503	<b>0.0000</b>
D(CPG(-3))	-0.001914	0.000410	-4.669109	<b>0.0001</b>
CointEq(-1)*	-1.313137	0.176624	-7.434643	<b>0.0000</b>

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

من بيانات الجدول (9) نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف بلغت (-1.313137) وهي معنوية عند مستوى 5 % اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (131%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها اي ان سرعة التكيف عالية نسبيا في الانموذج ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة، وهنا سنرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

#### الاستنتاجات

1. ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية اتخذ مسارا تصاعديا طيلة مدة البحث، لكن معظمه منح لأغراض استهلاكية وليست إنتاجية مدرة للدخل.
2. يشكل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية النسبة الأكبر من اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.
3. تعد مشكلة الفقر من اعقد المشاكل التي تواجه صانعي القرار في العراق، وعلى الرغم من تخصيص أموال طائلة الا انها لم تذهب في الاتجاه الصحيح وانما جرى توزيعها بشكل مباشر لبعض الشرائح.
4. اشار اختبار Bound test الى ان قيمة F-statistic تجاوزت القيمة العظمى لنتائج اختبار التكامل المشترك بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية ونسبة الفقر وبالتالي وجود علاقة تكاملية بين السلسلتين.
5. توجد علاقة تكامل مشترك بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية ونسبة الفقر في الاجلين الطويل والقصير حسب نتائج اختبار معامل تصحيح الخطأ.

#### التوصيات

1. ضرورة وجود قاعدة بيانات وطنية عن الفقر والفقراء.
2. الحث على ترسيخ ثقافة الإنتاج، وان تؤكد الحكومة على دعم الأنشطة الإنتاجية.
3. التوجيه الصحيح للقروض وتسهيل منح الصغيرة والمتوسطة منها لدعم خلق مشاريع منتجة.
4. الحد من ظاهرة توجيه القروض النقدية نحو الجوانب الاستهلاكية التي تمتاز بها البنوك الحكومية العراقية.

#### المصادر

##### المصادر العربية

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (سنوات مختلفة)، على الرابط: <https://cbi.iq/news/view/463>
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي، سنوات مختلفة جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة، على الرابط: <https://cbi.iq/news/view/492>
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجيات التخفيف من الفقر في العراق للمدة 2018-2022. الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية (2020) على الرابط: <https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360>

##### المصادر الاجنبية

- Al-Ali, A. H., & Al-Asady, M. S. (2021). The Impact of The Currency Auction on The Direct Cash Credit Granted by Banks (An Applied Study of a Sample of Commercial Banks in Iraq For the Period 2014-2019). Multicultural Education, 7(3).
- Barber, C. (2008). "Notes on poverty and inequalit. Oxfam International.

- Bellu, L. G., & Liberati, P. (2005). Impacts of policies on poverty: The definition of poverty. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).
- Bollard, A., Hunt, C., & Hodgetts, B. (2011). The role of banks in the economy—improving the performance of the New Zealand banking system after the global



- financial crisis. The New Zealand Shareholders Association Annual Meeting. Brealey, R. A., Myers, S. C., Allen, F., & Mohanty, F. (2018). Principles of Corporate Finance (12 ed.). New York: McGraw-Hill Education.
- Duclos, J.-Y., & Araar, A. (2006). Poverty and equity: measurement, policy and estimation with DAD (2 ed.). Springer: New York.
- Jeffrey, D. S., & Gordon, C. M. (2018). extreme poverty. The New Palgrave Dictionary of Economics (2).
- Kakwani, N. (2003). Issues in Setting Absolute Poverty Lines. Published and printed by the Asian Development Bank, (3).
- Klugman, J. (2002). A Sourcebook for Poverty Reduction Strategies: Volume 2: Macroeconomic and Sectoral Approaches (Vol. 1). Washington, DC: World Bank.
- Nallari, R., & Griffith, B. (2011). Understanding growth and poverty: theory, policy, and empirics. Washington, D.C: World Bank Publications.
- Saunders, A., & Cornett, M. M. (2006). Financial Institutions Management: A risk Management approach (6 ed.). Boston: McGraw – Hill Companies.
- World Bank Institute. (2005). INTRODUCTION TO POVERTY ANALYSIS. JH Revision.